الصباح الاقتصادية
16
العدد 1763 - السنة السادسة
الاربعاء 14 ربيع الاول 1435 - الموافق 15 يناير 2014
Wednesday 15 january 2014 - No.1763 - 6th Year

أغلقت على انخفاض في مؤشرها «السعري» وارتفاع في «الوزني» و«كويت 15»

تكتيكات محافظ مالية وتسييل وجني أرباح هوت بالبورصة

«كونا: أثرت مجموعة من العوامل الفنية البحتة تمثلت في تكتيكات بعض المحافظ المالية وعمليات التسييل وموجات جني الارباح على مجريات حركة جلسة امس في سوق الكويت للاوراق المالية «البورصة» ما ساهم في استمرار دخول المؤشر السعري في خانة المنطقة الحمراء ليفقد 5.5 نقطة.

وعلى الرغم من هذه المؤثرات الا ان الجلسة شهدت في اخر ساعة من الأداء علاوة على فترة المزاد حالة من الاستقرار وتحويل دفة الضغوطات البيعية الى الشراء الانتقائي بسبب التهافت على اسهم احد الشركات الخليجية المدرجة والتي ارتفعت الى الحد الاعلى اضافة الى نشاط مجموعة استثمارية كويتية رفعت القيمة النقدية.

وكان لافتا في مجريات المشهد الرواج الواضح على اسهم الشركات الاسلامية علاوة على اسهم البنوك المتوافقة مع احكام الشريعة الاسلامية حيث الشراء المكثف من جانب بعض المحافظ المالية التي رأت في المستويات السعرية المتداولة خلال الاسبوع فرص مواتية للتجميع خاصة وان هناك اعادة انتاج لاسهم قيادية لتكون في الواجهة.

ومع زخم الشراء الانتقائي كان للاسهم دون الـ100 فلس «من 26.5 الى 92 فلسا» هي الأكثر تداولا وهي من رفعت نسبة السيولة المتداولة التي ما زالت تراوح مكانها وان كانت قد ارتفعت الى 34.4 مليون دينار تمت عبر 7177 صفقة ومن خلال كميات اسهم متداولة بلغت 408.5 ملايين سهم.

ومن المتوقع ان تشهد جلسة نهاية الاسبوع غدا استمرار منوال الاداء وقد تشهد اسهم الشركات التي ارتفعت عمليات جني الارباح في محاولة من مستثمريها توفير السيولة استعدادا لدخول مرحلة ما بعد عطلة المولد النبوي حيث تفضل المحافظ المالية والصناديق الاستثمارية رسم طريق جديد وفق مستجدات بعض تطورات الشركات.

كما يتوقع ان تشهد مجريات الاداء خلال الأسبوع المقبل بعض مراحل الترقب والانتظار من جانب المتداولين خاصة الصغار منهم بسبب البيانات المالية للشركات المدرجة عن اعمالها للربع الأخير من العام 2013 ومدى تاثيرها على سير التداولات.

وأغلق سوق الكويت للاوراق المالية «البورصة» تداولاته على انخفاض في مؤشره السعري بواقع 5.5 نقطة في حين ارتفع كل من الوزني و «كويت 15» بواقع 0.32 و2.15 نقطة على التوالي.

وبلغت قيمة الاسهم المتداولة عند الاغلاق حوالي 34.4 مليون دينار كويتي بكمية أسهم بلغت نحو 408.5 ملايين سهم من خلال عدد صفقات بلغ 7177 صفقة.

استمرار المضاربة في البورصة

أكد أن زيادة رسوم الماء والكهرباء من بين خيارات الحكومة

الصالح : سنواصل إعادة النظر بالدعم الحكومي

أنس الصالح

■ برامج الدعم استحوذت على نسبة 74.8 في المئة من مصروفات الباب الخامس بالميزانية

«رويترز» قال وزير المالية الكويتي انس الصالح في تصريح صحافي له امس حول ما يتعلق بالدعم وزيادة رسوم المرافق «سنمضي قدما في إعادة النظر في الدعم وزيادة رسوم المرافق كأحد الخيارات التي ندرسها ونتوقع أن ترفع لجنة مراجعة الدعم توصياتها هذا العام».

استحوذت برامج الدعم المدرجة في الباب الخامس لميزانية السنة المالية 2013/2014 على نسبة 74.8 في المئة من إجمالي مصروفات الباب بقيمة بلغت 7 مليارات دينار، وبنسبة 33.37 في المئة من إجمالي المصروفات العامة البالغة 21 مليار دينار. بحسب جريدة الجريدة وتركز أغلب الدعم على تحويلات الهيئات والمؤسسات العامة بنسبة 71 في المئة من إجمالي الدعم بقيمة إجمالية بلغت 4.974 مليارات دينار، تلاه بند الإعانات العامة بنسبة 12.34 في المئة ، بقيمة إجمالية 864.6 مليون دينار، ثم بند تحويلات الأفراد بنسبة 7.21 في المئة بقيمة 505.7 ملايين دينار، وبند دعم العمالة الوطنية في القطاع غير الحكومي بنسبة 6.58 في المئة بقيمة 461.8 مليون دينار. وبلغت نسبة الخدمات الصحية نحو 2.21 في المئة بقيمة 155.2 مليون دينار، وبند الاشتراكات بنسبة 0.57 في المئة بقيمة 40.4 مليون دينار، وأخيرا دعم المؤسسات الأهلية بـ6.5 ملايين دينار بنسبة 0.09 في المئة .

واندرج تحت بند تحويلات الأفراد عدد من البنود الفرعية شملت: 201 مليون دينار للرعاية الاجتماعية، و71 مليون دينار فوائد وقروض عقارية، و15.3 مليون دينار منح زواج، و98.4 مليون دينار إعفاء من قروض عقارية، بالإضافة إلى بنود أخرى بلغت 120 مليون دينار. وأما بند دعم العمالة الوطنية في القطاع الحكومي فاشتمل على 1.7 مليون دينار إعانة للباحثين عن العمل، و172.5 مليون دينار علاوة اجتماعية للعمالة الوطنية، و18.5 مليون دينار علاوة أولاد العمالة الوطنية، و1.3 مليون دينار تنمية القوى الوطنية، و119.4 مليون دينار علاوة غلاء معيشة، و38 مليون دينار مكافأة خاصة للعاملين بالقطاع الخاص، بالإضافة إلى بنود أخرى بلغت قيمتها 110 ملايين دينار، بينما تضمن بند الخدمات الصحية 150.2 مليون دينار خدمات مقدمة للمواطنين، و5 ملايين دينار خدمات مقدمة لطلبة ومبعوثين، وأخيرا شمل بند اشتراكات على: 39.8 مليون دينار اشتراكات بهيئات ومنظمات دولية، و700 ألف دينار رسوم اشتراك في مهمات رسمية.

«التجارة»: تزوير ألف رخصة تجارية غير صحيح

نفت وزارة التجارة والصناعة ما تم تداوله اخيرا بشان تزوير الف رخصة تجارية مؤكدة ان ذلك لا يتفق مع الواقع الصحيح فضلا عن اغفاله لما تقوم به الوزارة من تدقيق مستمر على جميع الرخص التجارية». وقالت الوزارة في بيان صحافي امس ان الوزارة في حال وقوفها على اية مخالفة فإنها تقوم بالتحقيق فيها وفي حال توافرت دلائل قوية على المخالفة فإنها تحيلها الى جهات التحقيق المختصة.

واضافت انها سبق ان احالت عددا من تراخيص الشركات الى جهات التحقيق لإجراء مقتضى القانون فيها. واكدت الوزارة استعدادها لاستقبال الشكاوى المقدمة في هذا الشان لمعالجة اوجه الخلل ضمن الاطار الذي رسمه القانون تحقيقا للصالح العام».

واعربت عن املها بان تقوم وسائل الاعلام المختلفة كافة بتزويد الوزارة باية معلومات او مستندات بشان اي مخالفة حول الموضوع المثار وغيره من الموضوعات التي يرى فيها اي اخلال بالقوانين والقرارات المعمول بها. وشددت الوزارة في بيانها على اهمية دور الصحافة والاعلام في كشف المخالفين للقانون والعمل على خلق بيئة تكتنفها الشفافية واكتساب المجتمع المثل العليا من اجل الارتقاء بالوطن من جميع الجوانب ومنها ذات العلاقة بالانشطة التجارية والاقتصادية والصناعية معربة عن استعدادها لمد يد التعاون مع الجميع لتحقيق المصلحة العامة.

غابت عمليات الدخول والخروج

«الجمان»: حركة الشركات المدرجة في السوق اقتصرت على الرفع والخفض

قال مركز الجُمان للاستشارات الاقتصادية ان حركة الملكيات المعلنة في السوق الكويتي اقتصرت على الرفع والخفض في قوائم كبار مُلاك الشركات المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية خلال الأسبوع المنتهي 9 يناير الجاري، وذلك بواقع ثلاث حركات للرفع مقابل حركتين للخفض ، في حين غابت عمليات الدخول في والخروج من القوائم المذكورة خلال الأسبوع المشار إليه. وتصدرت عمليات الرفع استئناف شركة دار الحلول لشراء وبيع الأسهم تعزيز حصتها في «المدن» بمقدار 5.850 نقطة مئوية من 13.350 إلى 19.200 في المئة ، تلاها استمرار رفع شركة أتلنتك جروب للتجارة العامة والمقاولات وآخرين ملكيتهم في «بترو جلف» بمقدار 5.640 نقطة مئوية من 6.570 إلى 12.210 في المئة ، وأخيراً ، رفع «التجارية» وشركاتها الزميلة حصتهم في « منتزهات » بمقدار 1.530 نقطة مئوية من 37.050 إلى 38.850 في المئة . اما عمليات خفض الملكيات المعلنة في قوائم كبار مُلاك الشركات المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية خلال الأسبوع المنتهي 9 يناير الحالي ، فتمثلت في حركتين كما أسلفنا ، الأولى : خفض حميد حميد عبدالله حميد الشبيه حصته في «أدنك» بمقدار 0.429 نقطة مئوية من 8.118 إلى 7.689 في المئة ، والثانية : تراجع ملكية شركة التضامن الكويتية وشركة محمد يوسف النصف وشركاه «كطرف واحد» في «سكب ك» بمقدار 0.620 نقطة مئوية من 8.430 إلى 7.810 في المئة .

«الأرجان» تقترض مليون دينار من أحد البنوك المحلية

أعلنت شركة الارجان العالمية العقارية «الارجان» في بيان لها امس بأنها قامت بتوقيع عقد قرض مدور «يدور كل ثلاثة أشهر» غير مضمون مع أحد البنوك المحلية بمبلغ مليون دينار لاغير.

وأوضح البيان المنشور على موقع البورصة الكويتية بأن هذا القرض يستحق السداد في 31 ديسمبر 2014 بسعر فائدة في المئة

الأرجان العالمية العقارية

«منشآت» تحقق 15 ألف دينار أرباحاً من تسوية مع إحدى الجهات الدائنة

أعلنت منشات للمشاريع العقارية «منشات» في بيان لها امس بانها قامت بإبرام اتفاقية تسوية مع إحدى الجهات الدائنة تضمنت إعفاء شركتنا من جزء من المديونية المسجلة بدفاتر الشركة والتي هي عبارة عن متبقي اجرة تخص أحد المشاريع بمكة المكرمة، مع جدولة الجزء المتبقي منها على عدة دفعات، وذلك لقاء إسقاط أية مطالبات مستقبلية من الشركة تتعلق بتاخير التسليم أو ببعض العيوب أو النواقص التي قامت الشركة بتداركها في حينه.

وأوضح البيان المنشور على موقع البورصة الكويتية بان الشركة «منشات» حققت من هذه التسوية أرباحا قدرها نحو 15 مليون دينارا كويتيا تتمثل في متبقي الأجرة الذي تم إسقاطه وزيادة في مدة الايجار بالاضافة إلى إرجاع بعض المخصصات ذات الصلة لعدم الحاجة إليها، وسوف يتم تسجيل هذه الأرباح ضمن نتائج الربع الأول المنتهي في 31 يناير 2014 ، علما بان هذا خاضع لمراجعة مراقبي الحسابات الخارجيين.

منشات للمشاريع العقارية

وقفزت أرباح شركة منشات للمشاريع العقارية – منشات بنحو قياسي خلال التسعة اشهر الأول من العام 2013 لتبلغ 20.1 مليون دينار مقابل 1.47 مليون دينار بنسبة ارتفاع 1328 في المئة عن نفس الفترة من العام الماضي.

«المجموعة المشتركة» تفوز بمشروع في قطر بـ 313 مليون ريال

طرحت قطر مشروعات لتوسعة الطرق بقيمة 2.7 مليار دولار من خلال 7 عقود لسلسلة من مشاريع الطرق منحت وزارة الأشغال العامة في قطر 7 عقود تبلغ قيمتها الإجمالية 10.1 مليارات ريال قطري «2.7 مليار دولار» لسلسلة من مشاريع الطرق، حيث حصلت شركة المجموعة المشتركة للتجارة والمقاولات على مشروع بقيمة 313 ريال في شراكة لها مع شركة إسبانية على أن يتم الانتهاء منه بحلول الربع الثالث من عام 2015.بحسب جريدة الانباء ويذكر أن شركة «مشتركة» قد فازت مسبقا بعقدين في أبوظبي وقطر بقيمة 25.53 مليون دينار، كما ذكرت الشركة في بيان لها بأن الشركة تتوقع أن يبدأ تنفيذ هذا المشروع إعتبارا من 1 مارس 2014. كما أضح البيان أن الأثر المتوقع على الوضع المالي للشركة هو تحقيق نسبة هامش ربح قدرها 3.33 في المئة من قيمة المشروع بنهاية السنة الأولى، ونسبة هامش ربح قدرها 2.67 في المئة من قيمةالمشروع بنهايةالسنة الثانية، مع ملاحظة أن نسب هامش الربح المذكورة هي نسب تقديرية وغير ثابته وتتغير صعودا وهبوطا على ضوء مراحل سير المشروع ومدة التنفيذ ونسب الانجاز ومدى تحقيق النتائج الفعلية بعد التنفيذ الكامل للمشروع وتسليمه للمالك.

يجب إنشاء هيئة مستقلة للإشراف والرقابة على أن تتوافر فيها قيادات إدارية كفؤة

الرميح : 320 مليون دينار أقساط التأمين المباشرة خلال 2013

عادل الرميح

قال الامين العام لاتحاد الكويتي للتامين عادل الرميح ان اقساط التامين المباشرة في التسعة اشهر الاولى للعام الماضي بلغت 320 مليون دينار وقيمة التعويضات المدفوعة 175 مليون دينار وهي بيانات تشير الى تطور كبير في اداء شركات التامين.

واضاف نطالب بانشاء هيئة مستقلة للاشراف والرقابة على قطاع التامين على ان تتوافر فيها قيادات ادارية على مستوى عال من الكفاءة والمهنية للقيام بالمهام التي يتطلع لها كافة العاملين في القطاع. مشيرا الى ان الاهم من تاسيس هذه الهيئة هو حسن اختيار الكادر الوظيفي الذي سوف يدير تلك الهيئة لانه سيكون المسؤول الاول عن تنظيم احد اهم القطاعات الاقتصادية.

واوضح انه يجب ان تتوفر في مسؤولي الهيئة المؤهلات العلمية العالية والخبرات الطويلة المتخصصة في مجال التامين ولا شك ان سوق التامين الكويتي الذي يعتبر أول سوق تاميني في دول الخليج العربية يزخر بالكوادر الوطنية المؤهلة. لافتا الى ان هذا الخبر لا يزال أملا يراود كافة العاملين في صناعة التامين الكويتية اذ انه من أساسيات تنظيم سوق التامين في اية دولة وان يكون هذا السوق بكل مكوناته من شركات تامين واعادة تامين ووسطاء تامين واعادة تامين وخبراء ومقدري الخسائر والاستشاريين والخبراء الاكتواريين وغيرهم.

واضاف كما يجب ان يكونوا جميعا تحت اشراف ورقابة جهة حكومية يديرها مسؤولون أكفاء ذوي مؤهلات وخبرات وان تكون لها المواصفات الفنية اللازمة لتحقيق وظائف الاشراف والرقابة والتنظيم لهذا السوق ، منوها الى ان سوق التامين يؤسس أعماله على مبادىء علمية وخبرات عملية اي انه يعتمد في نشاطه على علم قائم بذاته مع خبرات عملية وفقا لنوع التغطيات التامينية.

وافاد انه يجب ان يكون لها الادوات القانونية لبسط توجهاتها وتعليماتها على سوق التامين من اجل حفظ حقوق حملة الوثائق والمستفيدين والشركات وأن تتوفر للهيئة سرعة اتخاذ وتنفيذ القرار.

وقال الرميح « نقترح ان تكون هذه الجهة هي هيئة مستقلة للتامين لها مواردها المالية الخاصة ومدعومة بكوادر بشرية ذات مواصفات فنية وخبرات عملية طويلة في مجال التامين لتحقيق أهدافها مشرا الى ان ذكر انشاء الهيئة جاء في مشروع قانون التامين الجديد ضمن مواد كثيرة.

واقترح ان يتم التركيز على تاسيس الهيئة بالطريقة الصحيحة ومن ثم تقوم الهيئة باصدار اللوائح التنفيذية التي تراها مناسبة بالتعاون مع الاتحاد ،منوها الى ان العمل بشركات التامين يتصف بالتجديد والتغيير ولا نفضل صياغة مواد قانونية تحمل في نصوصها نسبا وارقاما فنية قابلة للتغيير بطبيعتها مما يصعب امر تعديلها في المستقبل.

واوضح ان المقصود بانشاء الهيئة هو ان تكون هذه المؤسسة قادرة على تطوير سوق التامين وان يتبوأ هذا السوق المكانة المناسبة له حيث أن شركات التامين تمارس دورا اقتصاديا وماليا يفوق أحيانا دور البنوك ففي دول أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية تمتلك شركات التامين العديد من البنوك. لافتا الى ان كافة دول المنطقة لديها مثل هذه الهيئة منذ فترة زمنية وقد ساهم وجودها في تطوير تلك الاسواق وزيادة مساهمة قطاع التامين في الناتج المحلي.

وقال ان السوق يحتاج الى هيئة مستقلة تنظمه وتعمل على تطويره لان قطاع التامين لا يزال يعاني مشكلات فنية متعددة منذ فترة زمنية مثل ضوابط تاسيس شركات التامين والمهن التامينية اخرى.مبينا ان من المشكلات ايضا هي المخصصات الفنية المتعددة اللازمة للاحتفاظ في كل نوع من انواع التامين والمال الواجب بقاؤه وطريقة استثماره اضافة الى التامين الصحي وتامين المركبات الاجباري وغيرها من المشكلات ذات الطابع الفني المهني والمالي وهي مشاكل هامة جدا لها تداعيات كبيرة على اداء شركات التامين والقطاعات الاقتصادية الاخرى.